● أخبار قصيرة

ترامب قد يهدد تماسك حلف الناتو

نشرت صحيفة "ذا هيل" الأمريكية تحليلاً حول التداعيات المحتملة لأي محاولة للسيطرة على غرينلاند، التي تعد جزءاً من مملكة الدنمارك. وأوضحت الصحيفة أن أي محاولة للاستيلاء على غرينلاند دون موافقة الدنمارك، العضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ستشكل تهديداً خطيراً لتماسك الحلف، إذ يتعارض ذلك مع المبادئ الأساسية للتحالف القائمة على احترام السيادة الإقليمية للدول الأعضاء. وأشار المقال إلى أن احتلال الدنمارك خلال الحرب العالمية الثانية يمثل السابقة التاريخية الوحيدة في العصر الحديث لانتهاك السيادة الدنماركية، مؤكداً أهمية الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية واحترام سيادة الدول الحليفة.

النمسا.. المستشار نيهامر يعتزم الإستقالة من منصبه

في تطور سياسي مهم، أعلن المستشار النمساوي كارل نيهامر عن عزمه الإستقالة من منصبه كمستشار فيدرالي ورئيس لحزب الشعب النمساوي. جاء هذا الإعلان أمس الاول عبر حسابه الرسمي على منصة "إكس". وأشار نيهامر في تغريدته إلى اعتزازه بخدمة بلاده، سواء في منصبه الحالي كمستشار أو خلال فترة توليه حقيبة وزارة الداخلية سابقاً، معتبراً ذلك "شرفاً عظيماً". وتأتي هذه الاستقالة المرتقبة في أعقاب فشل المفاوضات الائتلافية مع حزب الديمقراطيين الاشتراكيين، حيث أكد نيهامر في وقت سابق من اليوم نفسه استحالة التوصل إلى اتفاق بين الطرفين.

باكستان تدعم الأوزبك والطاجيك ضد طالبان

أعلن "نجم سيتهي"، رئيس وزراء البنجاب السابق، أنه وفقاً للسياسة الجديدة، ستدعم الحكومة الباكستانية الطاجيك والأوزبك ضد طالبان. وأوضح أن الزيارة الأخيرة لرئيس جهاز المخابرات العسكرية الباكستانية (ISI) إلى طاجيكستان كانت بهدف إقامة علاقات ودعم جبهة المقاومة ضد طالبان. ويعتقد هذا السياسي الباكستاني أن هذه هي المرة الأولى التي تتبنى فيها باكستان سياسة واضحة تجاه أفغانستان، وأن هذه المبادرة تأتي من الرئيس الجديد لجهاز المخابرات العسكرية الباكستانية. وبالإشارة إلى الأحداث التاريخية، ذكر أحمد شاه مسعود وعبد الرشيد دوستم، أن هناك صراعاً دائماً على السلطة في أفغانستان بين الطاجيك والأوزبك من جهة والبشتون من جهة أخرى. وكان "عبد الحفيظ منصور"، العضو البارز في جبهة بنجشير، قد أعلن سابقاً أن المجموعة دخلت في مفاوضات مع باكستان ضد حكومة طالبان.

مع دخول العام ٢٠٢٥

ماكرون بين المأزق السياسي والتراجع الاقتصادي

الوفاق / يأتي عام ٢٠٢٥ محملاً بتحديات غير مسبوقة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، حيث يواجه أزمات متعددة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وقد سلطت صحيفة "هاندلزبلات" الضوء على هذه التحديات في تحليل شامل يستعرض الوضع الحرج الذي يمر به الرئيس الفرنسي في النصف الأخير من ولايته الثانية.

تناولت صحيفة "هاندلزبلات" في مقال لها التحديات والمشاكل العديدة التي يواجهها "إيمانويل ماكرون"، رئيس جمهورية فرنسا في العام الميلادي الجديد، متوقعة أن يكون ٢٠٢٥ أصعب عام في فترة رئاسته.

وجاء في المقال أن إيمانويل ماكرون يواجه أصعب عام في فترة رئاسته حتى الآن. فالاقتصاد في حالة تدهور، والمأزق السياسي مستمر.

بدأ ماكرون خطابه التلفزيوني التقليدي بمناسبة رأس السنة الميلادية بطريقة غير معتادة. فبدلاً من التحدث مباشرة إلى الكاميرا من قصر الإليزيه، عرض في مقطع فيديو لحظات إيجابية يرى أنها ميزت العام الماضي، حيث ظهرت مشاهد من الألعاب الأولمبية في باريس وإعادة افتتاح كاتدرائية نوتردام بحضور مسؤولين غربيين رفيعي المستوى.

ومع ذلك، لم يستطع الرئيس الفرنسي تجنب مواجهة الحقائق المرة. فقد اعترف صراحة بأخطائه في عام ٢٠٢٤، معلناً أن حل الجمعية الوطنية في الصيف كان خطأً. وقال إن الانتخابات البرلمانية المبكرة أدت إلى مزيد من عدم الاستقرار بدلاً من الهدوء، معترفاً بمسؤوليته عن هذا الوضع.

وأعرب في خطابه عن أمله في أن يكون عام ٢٠٢٥ عام التعافي الجماعي وأن تتوصل الأحزاب في البرلمان المنقسم إلى تسويات مناسبة للشعب الفرنسي.

لكن ماكرون يبدو أضعف من أي وقت مضى في بداية السنتين والنصف الأخيرة من ولايته الثانية. فالرئيس المؤيد للإصلاحات في طريقه لفقدان إرثه السياسي والاقتصادي.

المأزق السياسي

في منتصف ديسمبر، عين ماكرون فرانسوا بايرو، السياسي الفرنسي المعتدل، رئيساً للوزراء، ليكون رابع رئيس حكومة خلال عام واحد. لكن فرص بقاء بايرو لفترة أطول من سلفه ميشيل بارنييه، الذي أُقيل بعد ثلاثة أشهر فقط بحجب الثقة ، ليست جيدة. فالحكومة الجديدة، مثل حكومة بارنييه السابقة، تعتمد على تحالف من الوسطيين المؤيدين لماكرون والجمهوريين المحافظين البرجوازيين الذين يفتقرون إلى الأغلبية البرلمانية.

ومن مؤشرات ضعف ماكرون الداخلي أن بايرو لم يكن خياره الأول. فقد كشفت وسائل الإعلام الفرنسية بعد هذا التعيين أن بايرو هدد الرئيس بقطع ولائه السياسي.

ومع ذلك، لم ينجح بايرو في توسيع قاعدته الحكومية في البرلمان وجذب قوى من معسكر اليسار المعتدل. وبهذا يبدأ فترة مسؤوليته بعبء ثقيل. فقد هددت الجبهة الشعبية الجديدة، التي انضم فيها حزب اليسار المتطرف "فرنسا المتمردة" إلى الاشتراكيين والخضر والشيوعيين، مرة أخرى بحجب الثقة عن رئيس الوزراء.

أما نواب حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف، فقد أعلنوا، كما فعلوا في بداية فترة بارنييه غير الناجحة، أنهم لا يريدون حجب الثقة عن حكومة بايرو منذ البداية. ومع ذلك، أبدت مارين لوبن، زعيمة هذا الحزب المتطرف، شكوكها حول حكومة بايرو وتوجهاتها قائلة: "رئيس الوزراء الجديد هو استمرار للماكرونية وبالتالي لا يمكن إلا أن يؤدي إلى طريق مسدود". وبهذا يعتمد مصير بايرو في النهاية على لوبن.

يعتزم رئيس الوزراء الجديد إعلان بيانه الحكومي في ١٤ يناير. ومن المرجح أن يفشل إقرار الميزانية الحكومية لعام ٢٠٢٥ في الأسابيع المقبلة مرة أخرى. فقد كان النزاع حول سياسات التقشف سبباً في سقوط حكومة بارنييه، سلف بايرو.

في ظل هذه الظروف، ماكرون محكوم عليه بدور المتفرج وقد يضطر إلى تعيين رئيس وزراء جديد مرة أخرى في ربيع العام الحالي. وتستمر ظروف عدم وجود أغلبية الصعبة حالياً. ولا يمكن للرئيس أن يأمر بإجراء انتخابات جديدة للجمعية الوطنية حتى يوليو على أقصى تقدير، أي بعد عام من آخر حل للمجلس.

شبح الركود الإقتصادي

بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي، هناك توقعات ضعيفة للاقتصاد الفرنسي. فعندما انتقل ماكرون إلى قصر الإليزيه في عام ٢٠١٧، وضع البلاد على مسار الإصلاح. خفض ضرائب الشركات التي كانت مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى وجعل سوق العمل أكثر مرونة. وشجع تقنيات المستقبل من خلال استثمارات حكومية بمليارات اليورو وكرس نفسه لمشهد الشركات الناشئة في البلاد.

وفقاً لدراسات شركة الاستشارات الإدارية EY، كانت فرنسا تُعتبر موقعاً تجارياً جذاباً واجتذبت مشاريع استثمار أجنبية أكثر من أي دولة أوروبية كبرى أخرى. وكان نموها الاقتصادي ضعف نمو ألمانيا لعدة سنوات. لكن في ظل الأزمة السياسية، تقترب فرنسا الآن من الركود.

وفي استطلاع جديد شمل ٢٠٠ رئيس شركة أجنبية أجرته مؤسسة استشارات إدارية، قال نصفهم إن جاذبية فرنسا كموقع تجاري تراجعت بعد حل الجمعية الوطنية في يونيو، وبالتالي خفضوا خطط استثماراتهم.

ومن المؤشرات المقلقة الأخرى في فرنسا تطور أسهم الشركات: فقد أنهى مؤشر CAC ٤٠ الفرنسي الرئيسي عام ٢٠٢٤ بخسارة ٢,٢٪، في حين سجلت مؤشرات البورصة في الاقتصادات الأوروبية الكبرى الأخرى وكذلك في الولايات المتحدة معدلات نمو من رقمين.

يعتزم رئيس الوزراء الجديد إعلان بيانه الحكومي في ١٤ يناير، ومن المرجح أن يفشل إقرار الميزانية الحكومية لعام ٢٠٢٥ في الأسابيع المقبلة مرة أخرى

تراجع صناعي

يبدو أن هدف ماكرون لإعادة التصنيع في فرنسا في وضع سيء أيضاً. في الأشهر الأخيرة، أعلن عدد متزايد من موردي السيارات والشركات الكيميائية وشركات الطيران عن تخفيض الوظائف. وقالت صوفي بينيه، رئيسة اتحاد النقابات العمالية CGT: "نتوقع فقدان ١٥٠,٠٠٠ وظيفة وربما أكثر."

ويتوقع "برونو كافالييه"، كبير الاقتصاديين في بنك Oddo BHF الفرنسي، نمواً صفرياً لعام ٢٠٢٥. وقال كافالييه لصحيفة Les Échos: "منذ صدمة حل البرلمان، تظهر المسوحات الاقتصادية تدهور مناخ الأعمال. ويُظهر ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي علامات الركود الأولية."

مخاطر اقتصادية

قدم فرانسوا بايرو، رئيس الوزراء الجديد، حكومته عشية عيد الميلاد، وتولى إريك لومبارد وزارة الاقتصاد والمالية. يواجه هذا المصرفي الفرنسي السابق معضلة. فعملياً ليس لديه أي مساحة مالية للمناورة في مواجهة التوقعات الاقتصادية الضعيفة. وارتفع العجز في الميزانية إلى ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، وهو ضعف الحد المسموح به بموجب قواعد الديون الأوروبية.

وبعد تولي بايرو مباشرة، خفضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني التصنيف الائتماني لفرنسا.

وأعلن لومبارد في أول مقابلة له مع صحيفة "لا تريبيون ديمانش" أنه سيخفض عجز الميزانية إلى حوالي ٥٪ في عام ٢٠٢٥. وكانت لحكومة بارنييه المنهارة هدف مماثل؛ وكانت هذه الخطط تحديداً هي التي أدت إلى سقوطه.

وأكدت وزارة المالية الفرنسية في آخر بيان صحفي لها في العام الماضي أنها ستسعى في الأسابيع المقبلة إلى إيجاد حل للخلاف حول الميزانية مع جميع القوى السياسية.

يواجه ماكرون في عام ٢٠٢٥ مفترق طرق حاسماً في مسيرته السياسية. فمع تراجع شعبيته إلى حوالي ٢٠٪، وتزايد المطالب باستقالته، وتدهور الوضع الاقتصادي، يبدو أن لجوءه إلى الاستفتاءات الشعبية التي تحدث عنها للبت في بعض القضايا الأساسية، داعياً الفرنسيين إلى اتخاذ قرارات بشأن بعض القضايا في عام ٢٠٢٥ قد يكون ملاذه الأخير لاستعادة زمام المبادرة السياسية.

ويبقى السؤال: هل سينجح ماكرون في تجاوز هذه التحديات المتعددة وإنقاذ إرثه السياسي قبل نهاية ولايته الرئاسية؟

العقوبات الغربية على روسيا لم تحقق التوقعات

وفقاً لصحيفة "إزفيستيا" الروسية، فإن الضغط غير المسبوق للعقوبات الغربية على روسيا، والتي تصاعدت مع بداية الصراع العسكري في أوكرانيا، لم يتمكن حتى الآن من التأثير بشكل كبير على القدرة الاقتصادية لهذا البلد. ومع ذلك، لا تنوي الولايات المتحدة وأوروبا التخلي عن هذه الأداة.

كتبت صحيفة "نيويورك تايمز" في تحليلها: يعتزم دونالد ترامب، الرئيس المنتخب للولايات المتحدة، استخدام العقوبات بأقل قدر ممكن ووعد بإحداث تغييرات في السياسات المتعلقة بأوكرانيا. يعتقد الخبراء أن العقوبات واستمرار المساعدات العسكرية ستكون على الأرجح جزءاً من أي اتفاق في المفاوضات.

لم تتحقق التوقعات التي تمت في الأشهر الأولى من النزاع الأوكراني، والتي كان يُتوقع أن تؤدي القيود الاقتصادية بسرعة إلى إضعاف حكومة فلاديمير بوتين أو تحويل الروبل الروسي إلى "حطام". بل عزز بوتين موقعه في الكرملين، وألحقت القوات الروسية أضراراً فادحة بأوكرانيا وحققت نجاحات في ساحة المعركة.

رغم أن العقوبات لم تكن عديمة التأثير، إلا أن تأثيرها كان أقل بكثير مما توقع الكثيرون، وتمكنت روسيا من تقليل تأثير العقوبات باستخدام طرق بديلة وتوسيع التجارة مع دول أخرى. ساعد تعاون روسيا مع الصين والهند من خلال مبيعات النفط وتوسيع التجارة في التغلب على العقوبات.

يمر عام ٢٠٢٤ على مرور عشر سنوات منذ أن فرض الغرب أولى العقوبات المناهضة لروسيا بعد ضم القرم. وتبع ذلك فرض عشرات الآلاف من القيود الإضافية بهدف الانهيار الكامل للاقتصاد الروسي وإلحاق الهزيمة الاستراتيجية بهذا البلد. لكن النتيجة كانت مختلفة تماماً.

في البداية، كانت العقوبات الغربية محدودة وإقليمية. كانت هذه الإجراءات سياسية في الغالب، مثل تجميد الأصول وفرض قيود على التأشيرات لأعضاء القيادة الروسية والشركات الكبرى في البلاد. كما تم استبعاد روسيا من مجموعة الثماني، وبدأت عملية تقليص الاتصالات والتعاون مع روسيا في مختلف المجالات.

ثم تصاعدت الضغوط على التطور التكنولوجي الروسي. تم حظر الاستثمار في البنية التحتية والنقل والاتصالات والطاقة، وكذلك في استخراج النفط والغاز والمعادن. كما تم حظر إرسال المعدات اللازمة لاستخراج النفط في القطب الشمالي والمياه العميقة وإنتاج النفط إلى روسيا.

وعد جو بايدن، رئيس الولايات المتحدة، بأنه "سيمزق الاقتصاد الروسي إرباً" واعتقد الغرب حقاً أنه يمكنه تحقيق هذا الهدف. تم اتخاذ العديد من الإجراءات لقطع العلاقات التكنولوجية والاقتصادية بين روسيا والغرب.

تم فصل جميع البنوك الروسية تقريباً من نظام سويفت الدولي. تم تجميد احتياطيات روسيا من الذهب والعملات الأجنبية بقيمة تزيد عن ٣٠٠ مليار دولار. تم فرض عقوبات شخصية على العديد من السياسيين والمسؤولين الروس وكذلك رجال الأعمال الكبار في البلاد.

لكن بالنسبة للاقتصاد الروسي، لم يحدث "الانهيار" الموعود، بل حدث العكس تماماً. في نهاية عام ٢٠٢٣، تجاوز الاقتصاد الروسي جميع التوقعات وحقق العديد من الأرقام القياسية واستمر تطور اقتصاد البلاد في عام ٢٠٢٤.